

الايضاح ودم الاحصار على المستأجر الرابع عشر أن لا يفوت على
 الاجير الحج فان فات مع الاحصار أو بلا احصار كأن تأخر عن القافلة
 انقلب الحج للاجير كما في الافساد بجماع أنه مقصر ولا شيء له على المستأجر
 لأنه يفتنم بانعله كما في الروض وشرحه ويلزمه ما يلزم في الفوات لو كان
 النسك له وانفسخت الاجارة الخامس عشر أن لا ينذر الاجير النسك
 الذي استؤجر له قبل الوقوف بعرفة في الحج وقبل الطواف في العمرة
 والا انصرف له كالواحرم تطوع ثم نذره فانه ينصرف لنذره وانفسخت
 الاجارة عبارة الحاشية ولو أحرم بحج تطوع عن نفسه أو أجبر عن
 مؤجره بفرض أو تطوع ثم نذر الحج قبل الوقوف ومثله فيما يظهر مالم
 اختار الحج في المسئلة السابقة انصرف للنذر لتقدم الفرض على النفل
 وفرض الشخص على فرض غيره انتهى ومراده بالمسئلة السابقة مسئلة
 نذر الاجاج التي مرت آنفاً وخرج بذلك مالم يصره بغير النذر كما من احرم
 بحج تطوع عن نفسه أو بحجة عن مستأجره فنوى صرفه لنفسه أو لغيره
 فلا ينصرف والاجير الاجرة وان طان اقتلابة له لحصول غرض
 المستأجر والمراد بالاجرة المسمى في الصحيحة وأجرة المثل في الفاسدة
 ومحل استحقاقه للاجرة مالم يتم مع علمه أنه لا ينصرف له أو بأنه لا اجرة
 له والا فلا يستحق شيئاً لأنه حينئذ لم يطعم في شيء كاتقوله ابن قاسم عن
 شرح الارشاد لابن حجر وأقره وكذا لا ينصرف بالنذر لغيره قالوا
 نوى الحج لنفسه ثم نذره للغير لا ينصرف له فيكون لغوا كما ذكره ابن

حجر

حجر في الفتاوي السادس عشر أن لا يمتق أو يبلغ الاجير الحاج عن
 تطوع ميت أو صبي به أو تطوع معضوب قبل الوقوف بعرفة
 والا انقلب الحج للاجير وانفسخت الاجارة أخذاً من قولهم لتقدم
 الفرض على النفل وفرض الشخص عن فرض غيره هذا ما ليس بحج به
 الآن من شروط الاجارة العينية والله اعلم (خاتمة) ذكر ابن حجر في
 الفتاوى ما يخصه أن من استؤجرت عينه للافراد فاحرم ثم شك
 هل أحرم بالحج أو بالعمرة أو بهما ثم جعل نفسه قارناً فان كانت الاجارة
 لميت برئ من الحج لأنه المتيقن دون العمرة لاحتمال أنه أحرم بالحج
 أولاً فلا تدخل العمرة عليه فاذا أحرم بها عنه بعد فرائخ ما هو فيه
 وقعت له أيضاً واستحق الاجرة وان كانت لميت يقع له واحده من
 النسكين ولم يستحق من الاجرة شيئاً والله اعلم
 فصل في شروط الاجارة الذميمة يعلم ان الاجارة الذميمة تخالف
 العينية في شروطها الخاصة بها فلا يشترط فيها أن يباشر الاجير بعمل
 النسك الذي استؤجر له بنفسه فيجوز أن يستأجر الشخص الواحد في
 ذمته لكثيرين ولا قدرته على الشروع في العمل ولا أن يكون قد نفل
 النسك الذي استؤجر له عن نفسه ولا يشترط له دوام صحتها عدم مخالفة
 الاجير في كيفية اداء ما استؤجر له فتستمر صحتها مع المخالفة وتنتهي ما فعله
 الاجير للمستأجر لكن يجب على الاجير بسبب المخالفة دم وصورة
 المخالفة ست خمس منها لا تتأني مع دوام الصحة الا فيها وصورة

هـ - غاية المطلوب